المغرب: الفئة 2

المغرب هو مصدر ومقصد وبلد عبور للرجال والنساء والأطفال الذين يتم إخضاعهم للعمل القسري والإتجار بالجنس. ووفقاً لدراسة أجرتها الحكومة المغربية في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، بدعم من منظمة دولية، يُستغل الأطفال في المغرب للعمل، والخدمة المنزلية، والتسول والدعارة. وعلى الرغم من أن عمل الأطفال في المنازل قد تقلص منذ عام 2005 بحسب ما أفادت التقارير، يتم استقدام الفتيات من المناطق الريفية للعمل في الخدمة المنزلية في المدن ويصبحن ضحايا العمل القسري. ويتحمل بعض الأولاد المغربيين العمل القسري حيث يعملون كمتدربين في الحرف المهنية والتلمذة الصناعية وصناعات البناء وفي الورش الميكانيكية. كما أظهرت دراسة 2015 أيضاً أن بعض النساء يتم إجبارهن على ممارسة الدعارة في المغرب من قبل أفراد أسرهن أو غيرهم من الوسطاء. ويتم إكراه بعض المهاجرات غير الشرعيات، ممن هن في المقام الأول من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، على ممارسة البغاء. الشبكات الإجرامية التي تعمل في وجدة على الحدود الجزائرية وفي بلدة الناظور الساحلية الشمالية تجبر النساء المهاجرات اللاتي ليس لديهن أوراق ثبوتية على ممارسة الدعارة والتسول. كما ورد أن شبكات في وجدة تجبر أطفال المهاجرين على التسول. يتم إجبار بعض المهاجرات، وخاصة النيجيريات اللاتي يضطرن إلى عبور وجدة على ممارسة الدعارة بمجرد الوصول إلى أوروبا. أفادت منظمات دولية ومنظمات غير حكومية محلية بأن الأطفال والنساء القادمين بمفردهم من ساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال ونيجيريا والكاميرون هم عرضة بدرجة كبيرة للإتجار بالجنس والعمل القسري في المغرب. وتشير بعض التقارير أن شبكات كاميرونية ونيجيرية تجبر النساء على ممارسة البغاء، في حين أن شبكات نيجيرية تجبر النساء أيضاً على التسول في الشوارع من خلال تهديد الضحايا وأسرهن؛ وعادة ما يكون الضحايا من نفس جنسية المهربين. يتم جلب بعض النساء من الفلبين وإندونيسيا للعمل في مجال الخدمة المنزلية بالمغرب؛ وعند وصولهن يتعرض بعضهن للعمل القسري ويعانين من عدم الحصول على الأجور واحتجاز جوازات السفر والإساءة البدنية على أيدي أرباب عملهن. يتم استغلال الرجال والنساء والأطفال المغربيين في الخارج في العمل القسري والإتجار بالجنس، بصفة أساسية في أوروبا والشرق الأوسط. النساء المغربيات اللواتي يجبرن على ممارسة الدعارة في الخارج يعانين من تقييد تحركاتهن ومن التهديد والإساءة العاطفية والنفسية والجسدية. تقوم شركات التوظيف بعرض الوظائف على الرجال المغربيين في دول الخليج، ولكنها تحتجز جوازات سفر الضحايا وتخضعهم لعبودية الديون بعد الوصول.

بعض الرجال والأولاد المغربيين الذين يتم استدراجهم مبدئياً إلى أوروبا عن طريق عروض عمل مزيفة، يتم إجبارهم على بيع المخدرات. يقوم بعض الأجانب، خصوصاً من فرنسا وإسبانيا بصفة أساسية، بسياحة إلى مدن مغربية رئيسية بغرض ممارسة الجنس مع الأطفال.

ولا تلتزم الحكومة المغربية التزاماً كاملاً بالحد الأدنى من معايير القضاء على الإتجار بالبشر؛ إلا أنها تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. واصلت الحكومة جهودها لمنع الإتجار بالبشر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال. لا يحظر القانون المغربي جميع أشكال الإتجار بالبشر وكثيراً ما أدى عدم وضوحه إلى خلط المسؤولين بين الإتجار بالبشر، وتهريب الأفراد، والهجرة غير الشرعية. ولمواجهة هذا التحدي، وفرت الحكومة التدريب لأعضاء النيابة العامة والقضاة لمكافحة الإتجار بالبشر. وأفادت الحكومة ببذلها الحد الأدنى من الجهود لتحقيق في جرائم الإتجار المحتملة وفقاً للقوانين القائمة، ولم تقدم تفاصيل عن هذه الحالات لتحديد ما إذا كانت تنطوي على جرائم الإتجار. وكان عدم الملاحقات القضائية وعدم الإدانات لجرائم الإتجار بالبشر غير متناسبين مع حجم المشكلة المعروفة. لم تحدد الحكومة بشكل استباقي ضحايا الإتجار بالبشر من بين الفئات السكانية الضعيفة، وخاصة بين المهاجرين. ونتيجة لذلك، ظل الضحايا الذين لم يتم التعرف عليهم من بين الفئات السكانية الضعيفة عرضة للعقاب والتغريم وإعادة الإتجار. ومع ذلك، مولت الحكومة الخدمات الوقائية، وخاصة بالنسبة للمهاجرين، وأبقت على التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وذلك بإحالة الفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك ضحايا الإتجار المحتملون الذين لم يتم التعرف عليهم، إلى الخدمات الاجتماعية على أساس حالات مخصصة ومحدودة.

توصيات للمغرب:

سن وتطبيق تشريعات وفقاً للمعايير الدولية، تحظر كافة أشكال الإتجار، وتميز بين الإتجار وتهريب الأشخاص وتقضي بعقوبات صارمة بما فيه الكفاية؛ زيادة كبيرة في عمليات التحقيق والملاحقة القضائية وإدانة مرتكبي الإتجار والتأكد من فرض أحكام صارمة؛ وضع وتنفيذ إجراءات رسمية لتحديد هوية الضحايا وإحالتهم إلى خدمات الرعاية باستخدام نهج يركز على الضحية؛ ضمان عدم معاقبة الضحايا على جرائم ارتكبوها كنتيجة مباشرة لتعرضهم للإتجار مثل مخالقات قانون الهجرة؛ زيادة التمويل والدعم العيني للمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات المتخصصة لضحايا الإتجار، بما في ذلك الضحايا الأجانب؛ إدخال تحسينات كبيرة على عملية جمع البيانات الخاصة بإنفاذ القانون والإبلاغ، بما في ذلك فصل بيانات جرائم الإتجار بالبشر عن بيانات تهريب البشر؛ سن وتطبيق تشريعات توفر الحماية لعاملات المنازل الأجانب والمغربيين، بما في ذلك ضحايا العبودية المنزلية؛ وتعزيز حملات التوعية العامة لمعالجة جميع

أشكال الإتجار بالرجال والنساء والأطفال.

الملاحقة القضائية

بذلت الحكومة جهوداً متواضعة في مجال تطبيق قانون مكافحة الإتجار. يفتقر المغرب لقانون مكافحة الإتجار، وقد ظلت تلك المشكلة عقبة كبيرة أمام الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الإتجار وساهمت في ارتباك المسؤولين بخصوص التمييز بين الإتجار بالبشر وتهريب الأشخاص، والهجرة غير المشروعة. تحظر القوانين الحالية بعض، ولكن ليس كل أشكال الإتجار؛ وبشكل عام فإن العقوبات بموجب هذه القوانين ليست صارمة بما فيه الكفاية. يحظر قانون العقوبات المغربي العمل القسري للأطفال عن طريق المادة 2-467، التي تنص على عقوبات بالسجن لمدة سنة إلى ثلاث سنوات، وهي عقوبات ليست صارمة بما فيه الكفاية. كما يحظر قانون العقوبات الدعارة القسرية ودعارة الأطفال عن طريق المواد 497-499 التي تنص على عقوبات بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات أو السجن مدى الحياة للجرائم التي يثبت أنها حدثت في ظروف تستدعي تشديد العقوبة. هذه العقوبات صارمة بما فيه الكفاية وبما يتناسب مع غيرها من الجرائم الخطيرة مثل الاغتصاب. لا يُعرّف قانون العقوبات الإتجار بالجنس على وجه التحديد وبالتالي لا يقوم بتجريمه. تحظر المادة 10 من قانون العمل المغربي إجبار عامل على العمل القسري وتتم معاقبة هذه الجريمة بغرامة على المخالفة الأولى، وبالسجن لفترة تصل إلى ثلاثة شهور للمخالفات التي تلي ذلك. وهذه العقوبات ليست صارمة بما فيه الكفاية.

في عام 2015، أعلنت الحكومة عن 34 حالة تنطوي على مشتبه بهم يزعم أنهم شاركوا في عملية اختطاف واحتجاز غير قانوني لأطفال؛ ومع ذلك، كان وضع هذه الحالات غير واضح، ولم يُعرف ما إذا كانت تنطوي على جرائم إتجار. وأفادت الحكومة أيضا أنها قامت في عام 2014 بحظر وحل 105 من شبكات تهريب وإتجار بالبشر، لكنها لم تقدم إحصاءات لعام 2015 ولا تفاصيل عن الجهود المبذولة للتحقيق في ومحاكمة الأعمال الإجرامية لتلك الجماعات. ولم تبلغ الحكومة عن أية تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إدانات بخصوص ضلوع موظفين حكوميين في جرائم إتجار بالبشر. أفادت وسائل الإعلام ومنظمة دولية عن مزاعم بأن قوات حفظ السلام المغربية المنتشرة في جمهورية أفريقيا الوسطى كانت متورطة في استغلال جنسي لامرأة في فبراير/شباط 2016. وعلى الرغم من أن وسائل الاعلام ذكرت بأن الحكومة ستشرع بالتحقيق في هذه الادعاءات، لم تكن نتيجة هذه القضية قد اتضحت في نهاية الفترة المشمولة في التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت وسائل الإعلام عن مزاعم بأن بعض القوات المغربية كانت متورطة في عصابة تستخدم الأطفال في الإتجار بالجنس في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة

المشمولة في التقرير. وحققت الحكومة ومنظمة دولية في هذه الادعاءات، ووجدت أنه لا أساس لها من الصحة. قدمت الحكومة، بالاشتراك مع منظمات دولية، دورات تدريبية منتظمة على مكافحة جرائم الإتجار لمسؤولي القضاء وإنفاذ القانون حول كيفية التمييز بين الإتجار بالبشر وتهريب الأشخاص. في سبتمبر/أيلول 2015، تعاونت الحكومة مع منظمات دولية لوضع إجراءات موحدة للتعرف على ضحايا الإتجار ومساعدتهم؛ واستحدثت أيضاً مواد تدريب لمسؤولي إنفاذ القانون على المستويين الوطني والمحلي للتعرف على ضحايا الإتجار بالبشر.

الحماية

بذلت الحكومة الحد الأدنى من الجهود للتعرف على ضحايا الإتجار وتوفير الحماية لهم. كما هو الحال في السنوات الماضية، لم تبلغ الحكومة بشكل استباقي عن التعرف على ضحايا الإتجار بالبشر، بما في ذلك الضحايا ضمن الفئات السكانية الضعيفة، مثل المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، والذين التقى بهم المسؤولون عن طريق برنامج الحكومة التنظيمي الخاص بالمهاجرين. وذكرت منظمات دولية ومنظمات غير حكومية أن بعض مسؤولي إنفاذ القانون المحليين أحالوا الضحايا المعرضين للخطر من النساء والأطفال والمهاجرين إليها لتقديم الخدمات الاجتماعية لهم؛ وتمكن مقدمو الخدمات من المنظمات غير الحكومية من التعرف على ضحايا الإتجار المحتملين من ضمن الضحايا الذين تمت إحالتهم في عام 2015. لم توفر الحكومة خدمات الحماية لضحايا الإتجار بالبشر في عام 2015، ولم تكن هناك خدمات حكومية أخرى مصممة أو ممولية خصيصاً لمساعدة ضحايا الإتجار بالبشر. وظلت منظمات المجتمع المدني وبعض السفارات الأجنبية المصدر الرئيسي لتوفير خدمات الحماية، بما في ذلك المأوى، لضحايا الإتجار؛ ووفرت الحكومة تمويلاً أو دعماً عينياً محدوداً. وعلى الرغم من أن الحكومة خفضت بشكل كبير عمليات الترحيل القسري للمهاجرين في عام 2015، فقد قامت بين الحين والآخر بعمليات ترحيل داخلي للمهاجرين الأجانب، وخاصة في وجدة والناظور وطنجة. لم تبذل الحكومة جهوداً للتعرف على ضحايا الإتجار المحتملين ضمن الفئات السكانية الضعيفة، ونتيجة لذلك من المحتمل أن بعض الضحايا الذين لم يتم التعرف عليهم عوقبوا على أعمال غير مشروعة ارتكبت كنتيجة مباشرة لإخضاعهم للإتجار، مثل انتهاك قوانين الهجرة. وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فقد ذكرت منظمات دولية ومنظمات غير حكومية أن السلطات كانت أكثر حساسية لمحنة المهاجرين وأظهرت استعداداً أكبر للسماح لمنظمات المجتمع المدني بحماية تلك الفئات. في أكتوبر/تشرين الأول 2015، سعت الحكومة رسمياً لتوسيع معاييرها الخاصة بتنظيم المهاجرين، والتي قد تشمل تسوية أوضاع ضحايا الإتجار بالبشر المحتملين وتوفير مزايا للضحايا في إطار

هذا البرنامج. لم تبذل الحكومة جهوداً للتعرف على ضحايا الإتجار بالبشر بين أولئك الذين بقوا [في البلاد] وتمت تسوية أوضاعهم من خلال برنامج تنظيم المهاجرين.

قدمت الحكومة مساعدة إعادة التوطين لعدد غير معروف من ضحايا الإتجار بالبشر من النساء المغربيات اللاتي تعرضن للاستغلال في الشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا، لكنها لم تقدم رعاية متخصصة لهؤلاء الضحايا بعد عودتهن إلى ديارهن. وفي حين وفرت الحكومة بعض الخدمات، بما في ذلك الخدمات الطبية والسكن، إلى النساء الأجنبيات والمغربيات والأطفال من ضحايا العنف عن طريق وزارة العدل ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ومراكز استقبال الأطفال التابعة لها، لكنها لم تبلغ عما إذا كان ضحايا الإتجار قد حصلوا على مثل هذه الخدمات في عام 2015. في عام 2015، قامت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وشؤون الهجرة بتوسيع برنامج الشراكة الذي تم التوقيع عليه مع 70 من منظمات المجتمع المدني، لتوفير الخدمات الإنسانية العاجلة، فضلا عن التعليم والتدريب المهني للسكان المهاجرين المعرضين للخطر، بما في ذلك ضحايا الإتجار المحتملون. وأفادت تقارير ان الحكومة شجعت الضحايا على التعاون في التحقيقات ضد المتاجرين بهم، ولكن الحكومة لم تقدم أدلة على أن أيًا من الضحايا أدلى بشهادته في عام 2015. ينص المرسوم رقم 1-11-164 على بعض الحماية للضحايا والشهود الذين يدلون بشهادتهم ضد المتاجرين. قدمت الحكومة بدائل قانونية عن إبعاد ضحايا الإتجار بالبشر من الأجانب إلى بلدان قد يواجهون فيها العقاب أو المشقة.

الوقاية من الإتجار

واصلت الحكومة جهودها لمنع الإتجار في البشر. في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، نشرت الحكومة، بدعم من منظمة دولية، دراسة حول الإتجار بالنساء والأطفال في المغرب. وفي 2015، قامت الحكومة، بمساعدة من منظمة حكومية دولية، بدعم جهود المنظمات غير الحكومية المحلية لتنفيذ حملات إعلامية تهدف إلى منع عمالة الأطفال وتعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين والسكان المعرضين للإتجار. وواصلت الحكومة اتخاذ بعض التدابير لتقليص الطلب على أعمال الجنس التجاري والعمل القسري. في يونيو/حزيران 2015، تبنت الحكومة رسمياً سياسة عامة متكاملة من أجل حماية الأطفال. وتهدف هذه السياسة إلى تحسين الإطار القانوني لحماية الأطفال لتشمل تطبيق عقوبات جنائية على التماس الجنس مع الأطفال والغواية الجنسية عبر الإنترنت، والسياحة الجنسية، فضلا عن الدعوة لإشراك القطاع الخاص في محاربة السياحة الجنسية التي تستهدف الأطفال، والتنسيق مع مزودي خدمات الإنترنت لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت، وتطوير حملات توعية بخصوص حقوق الطفل. بالإضافة لذلك،

واصلت الحكومة العمل مع وزارة السياحة لمنع الإستغلال الجنسي للأطفال. كما بذلت الحكومة جهوداً للحد من الطلب على العمل القسري. في النصف الأول من عام 2015، أجرت وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية 247 تفتيشاً في أماكن العمل، وحددت 292 من الأطفال العاملين، وأبعدت أكثر من 180 طفلاً عن مواقع العمل؛ ومع ذلك، لم يتم المفتشون بتحديد ضحايا الإتجار بالبشر من بين هؤلاء الأطفال. وكما في السنة الماضية، ظلت جهود المفتشين تتعرض للعرقلة بسبب النقص في الكوادر العاملة ولم تتوافر لديهم الصلاحيات القانونية لدخول المنازل، مما منعهم من التعرف على الأطفال أو البالغين من ضحايا العبودية المنزلية. وأفادت الحكومة بأنها استمرت في القيام بعدد غير معروف من عمليات التفتيش لوكالات التوظيف الخاصة التي أخفقت في اتباع أنظمة العمل، وبأنها حظرت، في ديسمبر/كانون الأول 2015، ست وكالات توظيف مغربية من منح عقود عمل لعاملات المنازل الأجنبيات ممن اعتبرن معرضات لخطر الإتجار. وقدمت الحكومة تدريبات لموظفيها الدبلوماسيين في مجال حقوق الإنسان، تضمنت معلومات أساسية حول قضايا الإتجار بالبشر. واصلت قوات حفظ السلام المغربية العمل في إطار سياسة "اللا تسامح"، وقدمت الحكومة تدريبات للجنود المغربية على قضية الإستغلال الجنسي، إنما ليس بالتحديد على الإتجار بالبشر، وذلك قبل نشرهم في الخارج ضمن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.